

مجلة البحوث البيئية والطاقة
جامعة المنوفية قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح
دراسة ميدانية بمدينة طبرق

The role of social control in limiting the
phenomenon of weapons proliferation: A field
study in Tobruk

إعداد

د / فتحي جاب الله إدريس عبد الدايم
قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة طبرق

المجلد ١٠ العدد (١٦) يناير ٢٠٢١م

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح دراسة ميدانية بمدينة طبرق

The role of social control in limiting the phenomenon of weapons proliferation: A field study in Tobruk

د/ فتحي جاب الله إدريس عبد الدايم(*)

Fathe Jabullh Edrees

قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة طبرق

الملخص

هدف البحث إلي التعرف علي: التأكيد علي دور الضبط الاجتماعي في الحد من انتشار السلاح، ومعرفة الأبعاد المفسرة للأزمة الليبية، وكذلك رصد المخاطر من انتشار السلاح علي مدينة طبرق الليبية، ومعرفة دور القبائل في الحد من انتشار السلاح بمدينة طبرق، وأيضاً معرف ورصد المشكلة التي تواجه المجتمع في طبرق، ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت استمارة استبيان خاصة بأكبر القبائل في مدينة طبرق وتكونت عينة الدراسة من (٦٥٠)، وأظهرت الدراسة أن لدور القبائل في عملية الضبط الاجتماعي كان عالياً حيث بلغت الدلالة النسبية للأبعاد المفسرة للأزمة الليبية من وجهة نظر عينة البحث (٣٨.١٣)، والمتوسط النسبي (٧١.١٥)، وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أبرزها: الإسراع في حل الأزمة الداخلية، وأيضاً الإسراع في استرجاع الأمن واستقرار المجتمع، والعمل علي أحياء دور الضبط الاجتماعي المنوط به كل من الأسرة والمدرسة.

كلمات دالة: دور - الضبط الاجتماعي - الحد من ظاهرة انتشار السلاح - طبرق.

(*) دكتور/ فتحي جاب الله إدريس، عضو هيئة تدريس بقسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة طبرق،

Bowterhy@yahoo.com

Abstract:

The aim of the research is to get to know me: to emphasize the role of social control in limiting the spread of weapons, to know the explanatory dimensions of the Libyan crisis, as well as to monitor the risks from the spread of weapons to the Libyan city of Tobruk, Knowing the role of the tribes in limiting the spread of weapons in the city of Tobruk, as well as identifying and monitoring the problem facing the community in Tobruk, and in order to achieve the objectives of the study, a questionnaire form was prepared for the largest tribes in the city of Tobruk and the study sample consisted of (650), The study showed that the role of tribes in the process of social control was high, as the relative significance of the explanatory dimensions of the Libyan crisis from the viewpoint of the research sample reached (38.13), and the relative average (71.15). Weapons. In light of the results, the researcher recommended a set of recommendations, the most prominent of which are: speeding up the solution of the internal crisis, as well as speeding up the restoration of security and stability in society, and working to revive the role of social control entrusted to each of the family and schools.

Key words: the role – social control – limiting the phenomenon of weapons proliferation – Tobruk.

مقدمة.

نظرا لما يحيط موضوع الضبط الاجتماعي من أهمية كونه الأداة في تنظيم المجتمع و الأساس في بناء التماسك الاجتماعي القوي، ذلك أنه الآلية التي تسمح بتقويم سلوك الفرد وفق متطلبات مجتمعه، ليصبح المرجع الشرعي لتحديد سلامة السلوك الإنساني من عدمه؛ فالحياة الاجتماعية وكما هو معروف لا تقوم إلا على أساس التناغم و الانسجام القائم بين أعضائها، و الذي لا يتأتى إلا إذا خضع الأفراد فيها إلى نظم تحدد سلوكياتهم وفق منهج سليم يضمن سلامة العيش ضمنها واستمراريتها.

ولقد شهدت نهاية سنة ٢٠١٠ تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية، و أتت على عديد الأنظمة القائمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) التي لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا، والرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات وما وعدت بإحداثه من إصلاح وتغيير.

ومنذ اندلاع الأزمة الليبية في فبراير ٢٠١١ ظلت تداعيات ظاهرة انتشار السلاح وغياب الأمن تنتج آثارها المدمرة علي الداخل الليبي بصفة عامة وطبرق بصفة خاصة، حتي أقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى نماذج الدول الفاشلة أو حتي المنهارة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة.

■ منطقة الدراسة:

تعتبر طبرق مدينة ساحلية ليبية تبعد عن العاصمة طرابلس بمسافة تقدر ب١٥٠٠ كيلو متر شرقا. ففي عام ٢٠١١ وصل عدد سكان المدينة إلي ١٢٠.٠٠٠ ألف نسمة تقريبا^(١)، ووصل عدد سكانها لعام ٢٠٢٠ إلى نحو ١٧٠,٠٠٠ الف نسمة تقريبا.

^{١)} Tobruk" (history), Encyclopædia Britannica, 2006, Britannica Concise

(Encyclopedia, Concise.Britannica.com

ومدينة طبرق عاصمة محافظة طبرق، وبها تقسيمين إداريين هما: (بلدية المدينة) و(بلدية سوق العجاج)، وتتكون المدينة من عدة أحياء أقدمها: الحطية. جبيلة النور. باب درنة. جبيلة الشرقية. سوق العجاج. المطار القديم. حي المختار. المنارة. شاهر روجه. أميرة. جبيلة النور. جبيلة حمراء. وشارع فلسطين. سيدي يونس. السنينات. حي بوضو. العمارات. الحرية. النصر. كما تم أستحدث بعض الأحياء في السنوات الماضية مثل الحدائق حي الخليج. الطبقة. الزهور. أشبيلية، ومن أشهر القبائل العربية التي تقطن المدينة: العبيدات. الحوتة. الموالك والقناشيات والعشيبات والصناقرة والمنفة والسعيطات والقطعان والمسامير والحبون.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

ومما سبق طرحه؛ تكمن مشكلة البحث في الإجابة علي التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح؟

والذي يتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ١ - ما الأبعاد المفسرة للأزمة الليبية؟
- ٢ - ما هي مخاطر انتشار السلاح علي مدينة طبرق الليبية؟
- ٣ - ما دور الضبط الاجتماعي في الحد من انتشار السلاح؟
- ٤ - ما دور القبائل في الحد من انتشار السلاح بمدينة طبرق؟
- ٥ - ما المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع في طبرق؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتراوح أهمية البحث في جملة من الأسباب حيث تكمن الأهمية فيما يلي:

- ١ - الأهمية العلمية: وتتحصر في التأكيد علي دور الأمن وتعد مصادر تهديده نتيجة لغياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي وما واكبه من غياب لكل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بخلاف الخدمات الأمنية.
- ٢ - الأهمية التطبيقية: وتكمن في رصد المشهد الليبي بصفة عامة ومدينة طبرق بصفه خاصة، منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن.

ثالثاً: أهداف البحث:

سعي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

- ١ - التأكيد علي دور الضبط الاجتماعي في الحد من انتشار السلاح.
- ٢ - معرفة الأبعاد المفسرة للأزمة الليبية.
- ٣ - رصد المخاطر من انتشار السلاح علي مدينة طبرق الليبية.
- ٤ - معرفة دور القبائل في الحد من انتشار السلاح بمدينة طبرق.
- ٥ - معرف ورصد المشكلة التي تواجه المجتمع في طبرق.

رابعاً: الدراسات السابقة:

قدم "يوسف لطفي" (٢٠٢٠)^(١)، دراسة بعنوان: تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفاعول).

والتي هدفت إلي استعراض الواقع الليبي على الصعيدين العسكري والسياسي على امتداد مراحل السابقة منذ اندلَع الثورة الليبية وحتى هجوم ٤ إبريل ٢٠١٩ الذي شنته قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس وما تبع ذلك من آثار على المشهد السياسي والأمني، في محاولة لتقديم رؤية شاملة للأحداث بالمرور على المحطات الرئيسية والفاعلين الرئيسيين خلال السنوات الماضية، وشرح التفاصيل المهمة فيها.

كما سيقدم التقرير في بدايته استعراضاً تاريخياً موجزاً لفترة حكم القذافي لفهم تركيبة "نظامه" والتغييرات الجذرية التي طرأت على هيكل الدولة وعلاقاتها الخارجية وممارسات نظام القذافي الأمنية وتطور مظاهر الاحتجاج وما صاحبها من تغييرات، والظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي مهدت لإسقاطه في ثورة ١٧ فبراير.

وتوصلت الدراسة إلي أن المشهد الليبي يتعدى يوماً بعد يوم ولا يبدو أن الحلول التقليدية قادرة على إنهاء حالة الاستقطاب خصوصاً في ظل تنامي نفوذ الأطراف الخارجية وارتباط الطرفين المتصارعين بتحالفات إقليمية مما يجعل ليبيا ملقاً على طاولة

(١) يوسف لطفي، (٢٠٢٠)، تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفاعول)، منتدى العاصمة، للدراسات السياسية والمجتمعية، مصر

الدول المتنازعة ويربط أحداثها بشكل مباشر بالساحات الأخرى التي تتصارع فيها هذه الدول، كما أن عزوف الولايات المتحدة عن تغليب طرف على آخر واكتفاءها بمنح الأطراف الداعمة لحفتر موافقتها على إسقاط الحكومة الشرعية تارة وإبداء دعمها للحكومة تارة أخرى يزيد من تعقيد المشهد.

كذلك جاءت دراسة "مشيش محرز، و كعوان سمير"، (٢٠١٧)، تحت

عنوان^(١): انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي علي الأمن في المتوسط.

والتي هدفت إلي التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده، من خلال دراسة أثر أزمة في بلد على أمن دول الجوار، وكذلك الوقوف على تطورات الأزمة الليبية ورصد أبرز تجلياتها على الواقع الأمني في المتوسط بتعدد مداخله، وأيضاً محاولة تناول موضوع لا يزل وليد الساعة وقابل للتطور وتحول مظهره من أزمة إلى نزاع أو حرب أهلية أو يصل للنضج المطلوب للاجتماع حول طاولة المفاوضات لإيجاد حلول قانونية ودبلوماسية تصنع طفرة التحول الديمقراطي في هذا البلد.

وتوصلت الدراسة إلي جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - إن خطر الأزمة الليبية يتعدى حدود جوارها الإقليمي بل بلغت آثارها إلى

دول شمال المتوسط عبر موجات الهجرة غير الشرعية وآثارها على تلك الدول.

٢ - أصبح الأمن القومي للدولة هشاً وقابلاً للإختراق براً وجواً وبحراً بالتهديدات

الصلبة والناعمة.

كما قدم " كريستوفر س. شيفيس (Chivvis. S Christopher) جيفري

مارتيني (Martini Jeffrey)، (٢٠١٤)، دراسة بعنوان^(٢): ليبيا بعد القذافي: عبر

وتداعيات للمستقبل.

^(١) مشيش محرز، و كعوان سمير، (٢٠١٧)، انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي علي الأمن في المتوسط، مكرة

مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلاقات الدولية تخصص: دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري، الجزائر

^(٢) كريستوفر س. شيفيس (Chivvis. S Christopher) إسقاط القذافي: ليبيا وحدود التدخل الليبرالي " (- Top =

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

والتي هدف فيها إلي التعرف علي الأمور التي تم إنجازها في ليبيا حتي تاريخه، وتستخلص العبر من التجربة، وتحدد بعض الأساليب الممكنة للمضي قدماً، حيث كانت المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ عام ٢٠١١ هي انعدام الأمن، فقد كان لانعدام الأمن تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات، وبالتالي قوض انعدام الأمن هذا الجهود الرامية إلي بناء مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة. واستناداً إلي ذلك، من الممكن رسم خيارات رئيسية لما قد تبدو عليه قوة تحقيق استقرار ما بعد الصراع حيث توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها ما يلي:

١ - تحقيق الاستقرار في العاصمة بما في ذلك من خلال ردع الصراع بين مجموعات المتمردين.

٢ - التوسط في المنازعات ودعم إجراءات بناء الثقة بين الميلشيات.

٣ - توفير الأمن في المطار والميناء.

٤ - حماية المباني الحكومية من المتظاهرين المسلحين.

٥ - تولي عمليات السيطرة علي الحشود عند الضرورة.

جاءت أيضاً "سبعي سعاد: (٢٠١٤)^(١)، بدراسة، تحت عنوان: دور الضبط

الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري.

والتي هدفت إلي محاولة وصف وتحليل ما حدث داخل المجتمع خاصة ما يتعلق

بالسلوكيات الإنحرافية و الوقوف على العوامل المؤدية لذلك، وإبراز مدى أهمية الضبط

الاجتماعي من خلال وسائله المختلفة في الجانب الوقائي للمجتمع عامة، كذلك إبراز

دور القانون المهم في المجتمع وماله من مركز مؤثر في حياة الأفراد و المجتمع، وما

pling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention (Cambridge University Press ٢٠١٤)، ص ٥٣ - ٥٥

(١) سبعي سعاد: (٢٠١٤)، دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري. دراسة ميدانية

لعينة من الشباب المنحرفين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد ابن باديس،

مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجمهورية الجزائرية

يكتسبه من أهمية كبرى في الحفاظ على البناء الاجتماعي، أيضاً إبراز الجانب المنوط بوسائل الضبط الاجتماعي من خلال المسؤولية الملقاة عليها من خلال تحقيق الأمن و الاستقرار في المجتمع.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها:

١ - يساهم الضبط الاجتماعي بشكل كبير في الحد من سلوكيات الأفراد المنحرفة.

٢ - انعدام الرقابة الأسرية والبطالة و تعاطي المخدرات، والمشاكل الاجتماعية و الفوارق الاجتماعية، وتدهور الحالة المعيشية، وجماعة الرفاق، من أهم العناصر التي من شأنها أن تدفع بالشباب باللجوء إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية.

كذلك قدم "زردمي علاء الدين" (٢٠١٣)، دراسة تحت عنوان^(١): التدخل الأجنبي

ودوره في إسقاط نظام القذافي.

والتي هدفت إلي تبيان و إبراز المفاهيم المتعلقة بالتدخل الأجنبي و تتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم وأهم المنظورات التي تناولت ظاهرة التدخل الأجنبي، وكذلك الكشف عن العلاقة بين الأحداث و المتغيرات السياسية التي عرفها النظام السياسي في ليبيا ورصد المراحل التاريخية التي مر بها التدخل الأجنبي في ليبيا منذ قضية لوكاربي، ودور الذي لعبته الأطراف الدولية في إسقاط نظام القذافي و تغذية الثوار الليبيين لتمرد ضد نظام العقيد، أيضاً دراسة وتحليل طبيعة نظام الحكم في ليبيا و الخصوصية التي يتميز بها هذا النظام عن باقي الأنظمة وعلاقته مع الوحدات الدولية الإقليمية والعالمية، وكذلك الوصول من خلال الدراسة إلى وضع التصورات و السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي الليبي على ضوء المعطيات المتوفرة.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

^(١) زردمي علاء الدين، (٢٠١٣)، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

١ - هناك العديد من الدوافع و الأسباب الواضحة التي أدت للتدخل الأجنبي في ليبيا، و من بين أبرز هذه الأسباب طبيعة نظام معمر القذافي وشخصيته التي تعتبر أنها من الشخصيات الدكتاتورية وشكل العلاقة مع الدول الغربية الذي تجسد في أزمة لوكربي.

٢ - لعبت المؤسسات الدولية دورا مهما في الأزمة الليبية، فقد كان التدخل فيها له قاعدة دولية تتمثل في هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن حيث تم التدخل بدافع قانوني، من خلال إصدار القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣.

٣ - التدخل الدولي في ليبيا أمتاز بسرعة و لعبت فيه العديد من الدول الأوروبية و العربية كقطر و تركيا أدوارا أساسية، إذ كانت قطر من بين هذه الدول التي ساهمت بشكل كبير في التدخل في ليبيا بجانب الدول الكبرى، كما لعب الإعلام العالمي و العربي دورا حاسما فيه.

٤ - التدخل الأجنبي في ليبيا مر بعدد من المراحل وكانت بداية التدخل الفعلي للعمليات بقيادة الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا و كان لها دور كبير في تدمير قوات القذافي وتعزيزاتها الأمنية و الدفاعية، ثم انتقال القيادة للحلف الأطلسي، ليكون بذلك العمل دولي بقيادة محايدة دولية.

▪ تعقيب علي الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها:

جاءت الدراسات السابقة متشابهة مع طبيعة البحث الحالي من حيث:

١ - من حيث موضوع ومجتمع البحث:

قدم "يوسف لطفي" (٢٠٢٠)، والتي جاءت بعنوان: تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)، والتي هدفت إلي استعراض الواقع الليبي على الصعيدين العسكري والسياسي، وكذلك دراسة مشيش محرز، و كعوان سمير"، (٢٠١٧)، بعنوان: انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي علي الأمن في المتوسط، والتي هدفت إلي التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده، وأيضاً : دراسة "سبعي سعاد: (٢٠١٤)"، بعنوان دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري، والتي

هدفت إلي محاولة وصف وتحليل ما حدث داخل المجتمع خاصة ما يتعلق بالسلوكيات الإنحرافية و الوقوف على العوامل المؤدية لذلك، و دراسة " كريستوفر س. شيفيس (Chivvis.S Christopher) جيفري ماريني (Martini Jeffrey)، (٢٠١٤)، بعنوان: ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، والتي هدفا فيها إلي التعرف علي الأمور التي تم إنجازها في ليبيا حتي تاريخه، أيضاً دراسة "زرمي علاء الدين" (٢٠١٣)، بعنوان: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، والتي هدفت إلي تبيان و إبراز المفاهيم المتعلقة بالتدخل الأجنبي و تتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم.

٢. المنهج العلمي للبحث: استخدمت اغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي

التحليلي مع طريقة المسح الاجتماعي لتوضيح بيانات الدراسات.

ولقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في النواحي الآتية: تحديد الإطار

النظري للبحث، من خلال إثراء أدبيات الموضوع في مجال: دور الضبط الاجتماعي في

الحد من ظاهرة انتشار السلاح، في مدينة طبرق.

خامساً: المفاهيم الأساسية:

١ - مفهوم الدور:

عرف "أحمد زكي بدوي" الدور في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه

"السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد، فبينما يشير

المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه

المركز^(١).

ويعرفه "هربرت سترين Herbert s.stran" بأنه: أنواع السلوك التي يقوم بها

الشخص بالفعل مكانة معينة ، بمعنى أنه كيف يتعين على شاغل الدور أن يسلك أو

يتصرف حيال الشخص أو الأشخاص الآخرين الذين يضعون حقوق وواجبات مكانته في

(١) أحمد زكي بدوي: (١٩٩٣)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص ٣٩٥

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

تعامله معهم ، ويشغل كل فرد مجموعة من المكانات داخل عدد من أنساق المكانات التي يمكن تصور كل نسق منها كخريطة تحدد المكانات المختلفة من حيث علاقتها ببعضها (١) ، والدور بناء على ذلك تتابع نمطي لمعارف واتجاهات ومهارات مكتسبة يقوم به فرد من الأفراد في موقف من المواقف وعادة ما يرتبط دور الفرد بأدوار الأفراد لآخرين (٢).

ويعريف إجرائياً بأنه: الدور هو مجموعة من الأنشطة المرتبطة والأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة.

٢ - مفهوم الضبط الاجتماعي (٣):

الضبط الاجتماعي في مجمله هو مجموعة من القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني، والتي تعمل على تنظيم وتوجيه سلوك الفرد من خلال مجموعة من الوسائل التي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعياً (٤).

ويعرفه "جورج جورفيتش": "بأنه مجموعة من النماذج الثقافية و الرموز الجمعية و المعاني الروحية المشتركة و القيم و الأفكار و المثل وكذلك الأفعال و العمليات المتصلة بها مباشرة و التي يستطيع بها المجتمع و المجموعة وكل فرد أن يقضي على الصراع و الضيق الحادثين بداخله عن طريق ائزان مؤقت و أن تخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات أثار فعالة" (٥).

تعريفه إجرائياً: الضبط الاجتماعي هو عبارة عن العمليات و الإجراءات المقصودة وغير مقصودة التي يتخذها مجتمع ما.

(١) محمد سليم أحمد ، تقويم دور الأخصائي الاجتماعي مع فريق العمل لوقاية جماعات الشباب من الإدمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٩ .

(٢) عبد المجيد سالمى وآخرون: (١٩٨٤)، معجم مصطلحات علم النفس - دار الكتاب المصري، ط٤، ص ١٠٧

(٣) أحمد الخشاب: (١٩٥٩)، الضبط والتنظيم الاجتماعي - القاهرة الحديثة - ص ٤٥

(٤) إبراهيم أبو الفار: (١٩٨٥)، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الشرق، ص ٢١٥

(٥) سمير نعيم: (١٩٨٢)، علم الاجتماع القانوني، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ص ٣٥

٣ - الحد من ظاهرة انتشار السلاح:

يعرف السلاح لغة: بأنه اسم جامع لالة الحرب من سلح، يسليح، سلحا وجمعه على التنكير أسلحة وسلح وسلحان ويجمع على التأنيث سلاحات، والتنكير أولى، وتسليح الرجل أي لبس السلاح، وأسلحه فلاناً أي زوده بالسلاح، والسلاح كل هو ما يقاتل أو يدافع به في الحرب^(١).

أما على الصعيد الاصطلاحي: يمكن تعريف السلاح والمقصود هنا هو السلاح الناري بأنه: كل آلة معدة لرمي المقذوفات بالقوة الضاغطة لتمدد الغازات الناتجة عن اشتعال المواد المتفجرة ويندرج تحت هذا التعريف جميع أنواع الأسلحة القديمة منها والحديثة^(٢).

يعرف الحد من التسليح بالمراقبة الدولية أو تقييد تطوير أو اختبار أو إنتاج أو نشر أو استخدام الأسلحة على أساس فرضية أن استمرار وجود بعض المؤسسات العسكرية الوطنية أمر لا مفر منه، يتضمن هذا المفهوم شكلاً من أشكال التعاون بين الدول ذات التنافسية أو الخصومة عموماً في مجالات السياسة العسكرية لتقليل احتمالية الحرب أو في حالة حدوث حرب، للحد من تدميرها^(٣).

٤ - مدينة طبرق: Tobruk

هي مدينة ساحلية وتقع في أقصى شرق ليبيا بمسافة مائة وأربعين كيلومتراً من الحدود الليبية المصرية وتعتبر البوابة الشرقية لل ليبيا، وتبعد عن العاصمة طرابلس مسافة ألف وخمسمائة كيلومتراً، وطبرق عبارة عن شبه جزيرة تطل على البحر الأبيض المتوسط لمسافة ثمانية كيلومترات، ويتدنى الوضع الاقتصادي في طبرق كثيراً لأنها

(١) صلاح الدين البرليسي: (١٩٩٠)، التعرف علي الأسلحة النارية ومقذوفاتها، من إصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ص ٣١

(٢) صلاح الدين البرليسي: (١٩٩٠)، التعرف علي الأسلحة النارية ومقذوفاتها، المرجع السابق، ص ٣٢

(٣) [Arms control, encyclopedia britannica, Kenneth W. Thompson, août 09, 2016& Disarmament, encyclopedia britannica, The Editors of Encyclopaedia Britannica, janv. 30, 2019.](#)

كانت مسرحاً للحروب والتحالفات التي دارت فيها، وكذلك حروب العصابات الأخيرة التي شهدتها ليبيا برمتها.

وطبرق بالإنجليزية Tobruk، هي مدينة ساحلية وميناء في شرق ليبيا، على البحر المتوسط، على بعد ١٤٠ كم من الحدود الليبية المصرية. وهي عاصمة شعبية البطنان ويبلغ عدد سكانها وهي مسقط رأس الشهيد عمر المختار.

وتقسم مدينة طبرق إدارياً إلى قسمين: حيث نجد القسم الأول: وهو بلدية المدينة، أما القسم الثاني: فهو بلدية سوق العجاج، وتتألف هذه المدينة من أحياء عديدة، منها القديمة ومنها التي تمّ استحداثها لاحقاً، ومن الأحياء القديمة فيها كلّ من حي الحطية، وحي جبلية النور، وحي الجبلية الشرقية، وأيضاً حي باب درنة، وحي سوق العجاج، وهناك حيّ المطار القديم، وحي شارع فلسطين، وحيّ المنارة، كما ويتواجد هناك العديد من الأحياء القديمة في المدينة، أما عن الأحياء الحديثة، فنجد حي الخليج، وأيضاً حي إشبيلية، وهناك حي الزهور، وأيضاً حي الطبقة.

ومن أبرز القبائل العربية التي تقطنها هي: لعبيدات، والعشيبات، والصناقرة، والسعيطات، والقطعان، والمسامير، والحبون، والممالك والقناشيات، وإدارياً تتبع طبرق لشعبية البطنان حيث تقسم إلى مؤتمر المدينة ومؤتمر شهداء الناظورة، وكذلك تضم الأحياء القديمة والجديدة منها.

سادساً: التوجه النظري:

سيعتمد هذا البحث علي نظريات الضبط الاجتماعي وهي:

١. نظرية الضبط الذاتي: كولي - cooley:

ينظر " كولي" للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت، وبناءً عليه

فالأفراد ليسوا منعزلين عن الفعل الاجتماعي، والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة و الجماعات الخاصة^(١).

٢. النظرية البنائية الوظيفية: "لانديز - landis"

يركز "لانديز" على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي، ويصور "لانديز" النظم الاجتماعية على شكل حظ متصل نظري، يمثل أن ظرفية التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزاعات الفردية، بينما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وبينهما منطقة تسامح واسعة^(٢).

٣. نظرية الدور الاجتماعي: Ralph Linton

أن المكانة عبارة عن مجموعة الحقوق والواجبات، وبأن الدور هو المظهر الديناميكي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور، ويشمل الدور عند "لينون" الاتجاهات والقيم والسلوك التي يملئها المجتمع على كل الأشخاص الذين يشغلون مركزا معيناً^(٣).

في حين يرى بعض العلماء أن الدور يتمثل في "سلسلة استجابات شرطية متوافقة داخليا لأن أطراف الموقف الاجتماعي، تمثل نمط التنبيه في سلسلة استجابات الآخرين الشرطية المتوافقة داخليا بنفس المستوى في الموقف، ومن هنا نستطيع القول أنه حسب هذه النظرية أن الدور ثمرة تفاعل الذات والغير، وأن الاتجاهات نحو الذات هي أساس فكرة الدور، وتكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية، وتتأثر تأثراً كبيراً بالمعايير الثقافية السائدة، كما تتأثر بخبرة الشخص الذاتية، ومن هنا حاولت نظرية الدور تفهم السلوك

(١) الراشدان عبد الله: (١٩٩٩)، علم اجتماع التربية، عمان، دار الشروق، ص ٦٢

(٢) السالم خالد بن عبد الرحمان: (٢٠٠٠)، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، الرياض، دار النهضة، ص ٢٥

(٣) رانيا عدنان، رشا بسم: (٢٠٠٦)، التنشئة الاجتماعية، عمان، دار البداية، ط١، ص ٥١

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

الإنساني بالصورة المعقدة التي كون عليها باعتبار أن السلوك الاجتماعي يشمل العناصر الحضارية والاجتماعية والشخصية^(١).

٤. نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي: "روس - Ross":

تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد "روس" أن داخل النفس الإنسانية أربعة غرائز هي: المشارك أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي و تشكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا^(٢)، للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين الأفراد في المجتمع بشكل ودي، وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز، وظهرت سيطرت المصلحة الذاتية عليه، و هنا يضطر المجتمع لوضع لضوابط مصطنعة لحكم العلاقات بين أفراد^(٣).

وتزداد تلك الضوابط و تتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعدت أنظمتها، وتباينت جماعاته، أي أن هناك مجموعة أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي:

- أ - زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.
- ب - ضعف الغرائز الطبيعية وظهور الأنانية الفردية.
- ج - ظهور جماعات متباينة اقتصاديا، أو عنصريا أو طبقيا أو ثقافيا، في المجتمع الواحد^(٤).

▪ وسائل الضبط الاجتماعي:

يمكن تسليط الضوء على وسائل الضبط الاجتماعي:

١. الدين: عرف الفيلسوف الألماني "كانت" - Kant، الدين بأنه: "هو الشعور

بواجبنا من حيث كونه قائما على أوامر إلهية سامية"^(١).

(١) رانيا عدنان، رشا بسام: (٢٠٠٦)، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢

(٢) السالم خالد عبد الرحمن: (٢٠٠٠)، المرجع السابق، ص ٢٠

(٣) الحامد محمد بن مصعب والرومي ثابت بن مشال: (٢٠٠١)، السرة والضبط الاجتماعي، الرياض، دار النهضة، ص

١٠١

(٤) سامية محمد جابر: (١٩٨٤)، القانون والضوابط العرفية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٩٦

أما علماء الاجتماع فهم يرون أنه يمثل "ضرورة أخلاقية تحتها حاجة الفرد إلى الضبط، فهو يساعد في كبح جماح غرائزه و السيطرة على أنانية، حيث إن القيم التي يتضمنها الدين كالخير و العمل و السلام، مما يعين الفرد على تقبل التضحية في سبيل الآخرين و كذلك مغالبة النفس" (٢).

٢. القانون: ويعد القانون أحد العناصر المهمة في الضبط الاجتماعي، وذلك لأنه يعمل على تقنين و تنظيم السلوك الإنساني، وتقوم السلطة الرسمية العامة، السياسية بفرضه- أي القانون - وكذلك تفسيره، وقد يكون من بين ما يميز القانون عن بقية العناصر الأخرى المساهمة في عملية الضبط الاجتماعي، أن القانون كما يفهمه المتشرعة و فقهاء القانون يدل على "أن لا جريمة بلا نص ولا عقوبة بلا قانون" وتظهر الحاجة الماسة للقانون كعنصر مهم من عناصر الضبط الاجتماعي، كلما زاد التطور و الازدهار في المجتمع الإنساني واتسعت علاقاته الأفقية والعمودية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي للمجتمع (٣).

■ أسباب المشكلة التي تواجه مدينة طبرق:

تشهد العديد من الدول العربية اليوم بصفة عامة ومدينة طبرق بصفة خاصة، نزاعات مسلحة تستخدم فيها كميات لا تحصى ولا تعد من الأسلحة الصغيرة والخفيفة الأمر الذي يتوجب أن يكون لديها قانون خاص بهذه الأسلحة يتعامل بصرامة مع من يتجار بصورة غير مشروعة بها حتى تكون رادعاً له عن الاستمرار في ذلك النشاط. فلقد كانت المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ العام 2011 هي انعدام الأمن، فقد كان لانعدام الأمن تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات، وقوض انعدام الأمن هذا الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة، وقيد البصمة الدولية التي كانت أصلاً عند حدها الأدنى، وسهل توسع المجموعات الإجرامية والجهادية ضمن ليبيا وفي

(١) أحمد الخشاب: (١٩٥٩)، الاجتماع الديني، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ص ٩٢

(٢) حسن الساعاتي: (بدون)، علم الاجتماع القانوني، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ص ٦٠

(٣) محمد عاطف غيث: (١٩٨٨)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٣٨٢

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

المنطقة على نطاقٍ أوسع، وكان القادة السياسيون الليبيون يتعرضون لتهديد مستمر بالهجوم.

وينشأ انعدام الأمن في المقام الأول عن فشل الجهد الرامي إلي نزع سلاح الميليشيات المتمردة وتسريحها بعد الحرب، وأقر المستشارون الدوليون والقيادة السياسية الليبية على حد سواء بأهمية نزع سلاح المتمردين منذ البداية، غير أن أياً منهما لم يتمكن من تنفيذ هذا الأمر كنتيجة لذلك، تسيطر أنواع مختلفة من المجموعات المسلحة على جزء كبير من البلد، في الوقت الذي تعيش فيه الحكومة المنتخبة تحت رحمتها، وإلى حين بسط السيطرة على الوضع الأمني، سيبقى التقدم على مختلف الجبهات الأخرى بطيئاً، ومهدداً بالخطر دائماً.

وثمة مجموعة من الأسباب أدت إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بين الأفراد والتي تأتي في مقدمتها: الأسباب النفسية: حيث أن سوء الحالة النفسية لدى الأفراد يمكن أن تدفعهم إلى ممارسة العديد من التصرفات غير المدروسة ودون حساب للنتائج التي تترتب عليها، واقتناء السلاح قد يكون واحداً من تلك التصرفات، وفي هذا الصدد يمكن التمثيل على بعض الأسباب النفسية التي تكون الرغبة لدى الأفراد في امتلاك الأسلحة، ولا سيما الصغيرة والخفيفة منها ما يلي⁽¹⁾:

١. الشعور بالفشل في مواجهة أعباء الحياة.
٢. الإحباط واليأس الذي يعيش فيه الأفراد مما يولد لديهم الشعور بالملل والاغتراب وعدم الاحترام إزاء المجتمع الذي يعيشون فيه.
٣. افتقاد الفرد لأهمية دوره في الأسرة والمجتمع.
٤. إخفاق الفرد في تحقيق ذاته.

(1) Small Arms and Light Weapons Proliferation and Its Implication for West African Regional Security ، International Journal of Humanities and Social Science ، Vol. 4 ، No. 8; June 2014 ، p.266- 277

وإلى جانب الأسباب النفسية التي تساعد على انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة هناك أسباب سياسية تؤدي إلى انتشار هذه الأسلحة بين الأفراد والجماعات المسلحة ومن أهم هذه الأسباب ما يلي^(١):

١. **عدم الاستقرار السياسي:** يؤدي عدم الاستقرار في الدولة إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل كبير فيها والدليل على ذلك أن أغلب الدول التي غاب عنها الأمن وسادها عدم الاستقرار كالعراق وسوريا وأفغانستان وغيرها من الدول انتشرت فيها هذه الأسلحة وزادت فيها أعمال العنف بشكل مخيف.

٢. **الأسباب الاقتصادية:** إن سوء الأوضاع الاقتصادية في أي دولة سيكون سبباً في انهيار ذلك المجتمع وإشاعة الفوضى فيه، ناهيك عن تكوين مشاعر الغضب والكراهية من قبل الأفراد ضد الدولة مما يشكل سبباً يدفع الأفراد إلى اقتناء الأسلحة خصوصاً الصغيرة منها، وإمكانية استعمالها عندما تتاح الفرصة لهم^(٢).

٣. **الأسباب القانونية:** حيث تعمل هي الأخرى على انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بين الأفراد ولعل من أهم الأسباب القانونية في هذا الصدد ما يلي^(٣):

أ - عدم توحيد القوانين الخاصة بالأسلحة وحيازتها في الدول بشكل عام.

ب - عدم فعالية السياسة الجنائية الخاصة بالمأخوذ بها في دول الشرق الأوسط بشكل خاص سواء ما تعلق منها بالتجريم أم العقاب أم المنع.

٤. **الأسباب الأمنية:** وتعد من أهم الأسباب وأكثرها خطورة في إفساح المجال

للأفراد في امتلاك الأسلحة والإتجار بها بصورة غير مشروعة ومن أهم الأسباب الأمنية في هذا الصدد ما يلي^(١):

(١) محمد يسري دعبس: (٢٠١٠)، الإرهاب والشباب، ط٢، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، ص ٢٨٠ - ٢٨٢

(٢) محمد أحمد الزهراني: (٢٠٠٦)، دور السياسة الجنائية في مكافحة انتشار الأسلحة والمتفجرات في المملكة العربية

السعودية، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ص ٥٣

(٣) ناصر بن محمد البقمي: (٢٠١٨)، المسؤولية الجنائية عن الإتجار غير المشروع بالأسلحة، نظام الأسلحة والذخائر

السعودي نموذجاً، من إصدارات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص ٤

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

أ - الإهمال الذي ينتج عنه تسرب الأسلحة عن طريق سرقتها من مخازن الأسلحة التابعة للجهات الأمنية.

ب - تهريب الأسلحة نتيجة الانفلات الأمني وعدم القدرة على أحكام الرقابة على المنافذ الحدودية للدولة (البرية منها والبحرية والجوية).

ج - وجود مصانع سرية لتصنيع السلاح وبيعه بعيداً عن أعين رجال الأمن. ويعتبر السبب الحقيقي لانتشار هذه الأسلحة هي رغبة الدول العظمى في افتعال الأزمات والصراعات في العديد من الدول وخاصة دول الشرق الأوسط وذلك من أجل إيجاد سوقاً لها لتصريف أسلحتها التي تدر لها مليارات الدولارات، وهذا الأمر واضح والأسلحة المنتشرة بين أيادي الأفراد واطراف النزاعات المساحة هي خير دليل على ذلك فالغالب من هذه الأسلحة (الصغيرة والخفيفة) متطورة وعلى درجة كبيرة من الخطورة وتفتقد إليها حتى الجيوش النظامية في العديد من الدول^(٢).

فعلى غرار انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الرئيس السابق "معمر القذافي"، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات إلى تحالفهما مع بعض وعملهما عبر عدة مستويات داخل وخارج حدود الإقليم الليبي بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في الأقاليم الجغرافية القريبة من ليبيا، كذلك هناك الكثير من الأحداث والمشاكل التي تقع من إصابات تصل إلى القتل وهي كثيرة، وبصفة خاصة في الآونة الأخيرة.

سابعاً: الإجراءات المنهجية:

(١) محمد محي الدين عوض: (١٩٩٩)، واقع الإرهاب واتجاهاته، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العلمية بعنوان (مكافحة الإرهاب) في أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، خلال المدة من (٣١ - ٥ إلى ٢ - ٦) ص ١٨
(٢) محمد جمال مظلوم: (٢٠١٣)، تجارة السلاح غير المشروعة وغسيل الأموال، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العلمية المنعقدة في كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، الرياض.

١ - نوع البحث ومنهجه:

يعتبر هذا البحث من النوع الوصفي والتاريخي وأيضاً دراسة الحالة، والمنهج الاستقرائي، حيث تعتبر المنهجية بوصلة توجه الفكر في قالب منظم وعلمي، يسهل من خلاله طرح الموضوع من خلال استخدام ما يلي:

أولاً: المنهج التاريخي: تم توظيف بعض أدوات المنهج التاريخي في هذا البحث للوقوف على المسار والسياق التطوري والتفاعلي الذي أدى إلى تبلور الأزمة الليبية عبر الزمن.

ثانياً: المنهج الوصفي: هو الطريقة المناسبة لدراسة المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها لدلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

ثالثاً: منهج دراسة الحالة: وهو يركز على الموقف الكلي أو مجموع العوامل التي تساعد في وجود موقف معين، إضافة إلى دراسة السلوك الفردي داخل الموقف الذي يقع فيه، مع تحليل المواقف ومقارنتها^(١)، والذي هو أيضاً استقصاء أمبريقي معمق حول ظاهرة معاصرة في سياقها الطبيعي والحالة تكون فرداً أو جماعات والتي يتم دراستها بشكل تام وشامل.

رابعاً: المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء الأسباب السياسية للتدخل في ليبيا ومحاولة تحديد و تبيان أهم السيناريوهات الممكنة الحدوث في ليبيا ما بعد القذافي.

٢ - أدوات البحث:

حاولنا في هذا البحث استخدام أدوات جمع البيانات التي تتلاءم مع طبيعة موضوعها، وفي هذا الصدد فقد قمنا بالاعتماد على استمارة استبيان موحدة طبقت علي عينة عشوائية من أكبر ثلاث قبائل في مدينة طبرق.

(١) غريب سيد أحمد: (٢٠٠٤)، تصميم وتنفي البحوث الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ١٦٠

٣ - مجالات البحث:

أ - المجال المكاني: تم إجراء استبيان هذا البحث في محرك الإنترنت جوجل.

ب - المجال الزمني: تم إجراء هذا البحث في الفترة من يوم الثلاثاء الموافق ١٨ / ١٠ / ٢٠١٩ وحتى يوم الأربعاء الموافق ٢٧ / ١ / ٢٠٢٠م، أي ما يقرب من ثلاثة أشهر .

ج - المجال البشري: هناك ثلاث قبائل تعتبر من أكبر الأعداد وهي:

(قبيلة لمنفي)، و(قبيلة القطعان)، و(قبيلة لعبيدات)، كذلك هناك بعض القبائل وعددها يقارب (٤٨) قبيلة تسكن مدينة طبرق مثل: حيون وقناشات و شواعر و جرارى وتواجير وموالك وحواته وسنينات، ولذا فلقد تم إجراء هذا البحث على عينة عشوائية بلغت (٦٥٠) من أكبر قبائل طبرق وهي: والتي انحصرت في قبيلة: (لمنفي) بعدد عينة (٢٥٠)، وقبيلة (القطعان) بعدد عينة (٢٠٠)، وقبيلة (لعبيدات) بعدد عينة (٢٠٠)، بإجمالي عينة بلغت (٦٥٠).

هذا ونشير إلى أننا قمنا بتجريب الاستمارة على عينة من المبحوثين، وكذا مراجعتها من طرف أساتذة، ومكننا ذلك من تعديلها بعد التأكد من فهمها من طرف المبحوثين وتغطيتها للبيانات المطلوبة، حيث تم حذف بعض الأسئلة في المحاور وتتعلق عموماً بحالة الأفراد أو بعلاقاتهم.

وقد احتوت الاستمارة على (٢٨) سؤالاً شملت الكثير من المؤشرات التي وجدناها هامة في تغطية فروض الدراسة، مع تذييلها بمجال للملاحظات من أجل معرفة الانطباع العام الذي خرج به المبحوث بعد ملئه لها، وحرصنا في إعدادها على ما يلي:

١. أن تكون الأسئلة متعلقة بموضوع الدراسة ولا تخرج عن مضامينها العلمية.
٢. أن تغطي الأسئلة البيانات التي يتم البحث عنها، ومحاولة الحصول على أكبر قدر منها.

٣. الإيجاز والبساطة من خلال كتابتها بلغة يفهمها المبحوث.

٤. مراعاة تدرج الأسئلة وتسلسلها من العام إلى الخاص.

٥. التابع المنطقي لمحاور الاستمارة.

٤ - المعالجة الإحصائية المستخدمة:

المحور الأول: البيانات الأولية:

جدول رقم (١) يوضح أسم القبيلة __ ن = ٦٥٠

الترتيب	النسبة %	العدد	المتغير	نوع المتغير
١	٣٨.٤٨	٢٥٠	لمنفي	(١) اسم القبيلة
٢	٣٠.٧٦	٢٠٠	القطعان	
٣	٣٠.٧٦	٢٠٠	لعبيدات	
-	١٠٠	٦٥٠	المجموع	

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (١): أن قبيلة (لمنفي) جاءت في الترتيب الأول وهي الغالبة من أفراد العينة حيث بلغت (٣٨.٤٨%)، وجاءت في الترتيب الثاني قبيلة (القطعان) بنسبة بلغت (٣٠.٧٦%)، وفي الترتيب الثالث جاءت قبيلة (لعبيدات) بنسبة بلغت (٣٠.٧٦%).

جدول رقم (٢) يوضح أسباب الأزمة الليبية. ن = ٦٥٠

الترتيب	النسبة %	العدد	المتغير	نوع المتغير
٣	٨.٠٢	٥٢	نفسية	(٢) أسباب الأزمة الليبية
٤	٥.٥٣	٣٦	اجتماعية	
٢	٢٧.٠٧	١٧٦	اقتصادية	
١	٥٩.٣٨	٣٨٦	سياسية	

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

-	١٠٠	٦٥٠	المجموع
---	-----	-----	---------

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٢): أن أسباب الأزمة الليبية جاءت في الترتيب الأول (الأسباب السياسية) بنسبة بلغت (٥٩.٣٨%)، وفي الترتيب الثاني جاءت (الأسباب الاقتصادية) بنسبة بلغت (٢٧.٠٧%)، في حين جاءت في الترتيب الثالث (الأسباب النفسية) بنسبة بلغت (٨.٠٢%)، وفي الترتيب الأخير جاءت (الأسباب الاجتماعية) بنسبة بلغت (٥.٥٣%)، ويرجع هذا من وجهة نظر عينة البحث إلي طبيعة الصراع القائم منذ رحيل القذافي وحتى الآن وهو صراع قائم علي تقسيم السلطات والثروات الليبية.

جدول رقم (٣) يوضح العلاقة مع القبائل الأخرى ن = ٦٥٠

الترتيب	النسبة %	العدد	المتغير	نوع المتغير
١	٦٣.٢٣	٤١١	ممتازة	(٣)العلاقة مع القبائل الأخرى
٢	١٨.٦٢	١٢١	جيده جداً	
٣	١٧.٠٨	١١١	جيدة	
٤	١.٠٧	٧	ضعيفة	
-	١٠٠	٦٥٠	المجموع	

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٣): أن العلاقة مع القبائل الأخرى جاءت في الترتيب الأول (ممتازة) بنسبة بلغت (٦٣.٢٣%)، وفي الترتيب الثاني جاءت (جيدة جداً) بنسبة بلغت (١٨.٦٢%)، في حين جاءت في الترتيب الثالث (جيدة) بنسبة بلغت (١٧.٠٨%)، وفي الترتيب الأخير جاءت العلاقة (ضعيفة) بنسبة بلغت (١.٠٧%)، من وجهة نظر عينة البحث، ويرجع هذا إلي أنه مازالت طبيعة القبائل تدل علي العلاقة المتينة والمترابطة والقوية والتي بها من العادات والتقاليد المتوارثة التي تجعل منها الحصن القوي لأفرادها.

المحور الثاني: ما الأبعاد المفسرة للأزمة الليبية؟

جدول رقم (٤) يوضح الأبعاد المفسرة للأزمة الليبية ن = ٦٥٠

الترتيب	الاتجاه العام	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	مج الأوزان	مج تكرار	الاستجابة / ن = ٦٥٠						نص الفقرة	رقم
						لا أوافق		إلى حد ما		موافق جداً			
						%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار		
١	موافق	٣.٠١	٥٣.٨	١٦.٨	٦٥٠	١٥.٢٥	٩٩	٢٢.١٥	١٤٤	٦٢.٦	٤٠٧	أبعاد سياسية	٤
٢	موافق	٢.٥٨	٤٨.٣	١٤.٥	٦٥٠	٢١.٨٤	١٤٢	٣٣.٣٨	٢١٧	٤٤.٧٨	٢٩١	أبعاد اقتصادية	٥
٣	إلى حد ما	٢.٤٩	٤٦.٦	١٣.٩٨	٦٥٠	١٧.٢	١١٢	٥٠.٨	٣٢٨	٣٢.٠	٢١٠	أبعاد اجتماعية	٦
٥	لا أوافق	١.٧	٣١.٧	٩٣.٤	٦٥٠	٧١.٥	٤٦٥	١٣.٣	٨٦	١٥.٢	٩٩	أبعاد ثقافية	٧
٤	لا أوافق	١.٧٧	٣٣.٠٦	٩٩.٢	٦٥٠	٥٩.٥	٣٨٧	٢٨.٣	١٨٤	١٢.٢	٧٩	أبعاد دينية	٨
			٢١٣.٥	المجموع									
			٧١.١٥	المتوسط النسبي									
			٣٨.١٣	الدلالة النسبية									

الاتجاه العام للمحور موافق

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٤):

يتضح أن الأبعاد المفسرة للأزمة الليبية من وجهة نظر عينة البحث، جاءت في الترتيب الأول (الأبعاد السياسية) بوزن مرجح بلغ (٥٣.٨)، وفي الترتيب الأخير جاءت (الأبعاد الدينية) بوزن مرجح بلغ (٣٣.٠٦)، حيث بلغت الدلالة النسبية (٣٨.١٣)، وبمتوسط نسبي بلغ (٧١.١٥)، حيث تراوح المتوسط المرجح بين (٣٣.٠٦ - ٥٣.٨)، وهذا يدل على أن الأزمة الليبية جاءت من الأبعاد السياسية من وجهة نظر عينة البحث، وباتجاه عام تراوح بين (موافق جداً و إلي حد ما، ولا أوافق).

المحور الثالث: ما هي مخاطر انتشار السلاح علي مدينة طبرق الليبية؟

جدول (٥) مخاطر انتشار السلاح علي مدينة طبرق الليبية ن = ٦٥٠

جدول (٥) مخاطر انتشار السلاح علي مدينة طبرق الليبية . ن = ٦٥٠													
رقم	نص الفقرة	الاستجابة / ن = ٦٥٠						موافق جداً		إلي حد ما		لا أوافق	
		تكرار		%		تكرار		%		تكرار		%	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
٩	انتشار العصابات المسلحة	٣٨٢	٥٨.٨	٢٠١	٣٠.٩	٦٧	١٠.٣	١٦.١٥	٥٣.٨	٢.٤٨	٢.٤٨	٤	موافق
١٠	انتشار تجار	٤١٣	٦٣.٥	١٠٢	١٥.٧	١٣٥	٢٠.٨	١٥.٧٨	٥٢.٦	٢.٤٢	٢.٤٢	٥	موافق

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

												المخدرات والبشر	
٣	موافق	٢.٤٨	٥٤.٠	١٦.٢	٦٥.٠	١٥.٢	٩٩	٢٠.٣	١٣٢	٦٤.٥	٤١٩	انتشار جرائم الاختطاف	١١
٢	موافق	٢.٦٨	٥٨.٢	١٧.٤٧	٦٥.٠	١٠.٨	٧٠	٩.٧	٦٣	٧٩.٥	٥١٧	إلحاق الأطفال في النزاعات المسلحة	١٢
١	موافق	٢.٧٢	٥٩.٠	١٧.٧١	٦٥.٠	٧.٦	٥٠	١٢.٢	٧٩	٨٠.٢	٥٢١	انتشار الأدوية المهربة للداخل	١٣
			٢٢٧.٦	المجموع									
			٩٢.٥	المتوسط النسبي									
			٣٥.٠١	الدلالة النسبية									
موافق		الاتجاه العام للمحور											

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٥):

يتضح أن مخاطر انتشار السلاح علي مدينة طبرق من وجهة نظر عينة البحث، جاءت في الترتيب الأول (انتشار الأدوية المهربة للداخل) بوزن مرجح بلغ (٥٩.٠)، و في الترتيب الأخير جاءت انتشار تجارة المخدرات والاختطاف) بوزن مرجح بلغ (٥٢.٦)، حيث بلغت الدلالة النسبية (٣٥.٠١)، وبمتوسط نسبي بلغ (٩٢.٥)، وهذا يدل علي أن مخاطر انتشار السلاح علي مدينة طبرق الليبية، تكمن في انتشار الأدوية وانتشار تجارة المخدرات والاختطاف، من وجهة نظر عينة البحث، وباتجاه عام موافق جداً.

المحور الرابع: ما دور الضبط الاجتماعي في الحد من انتشار السلاح؟

جدول (٦) دور الضبط الاجتماعي في الحد من انتشار السلاح ن = ٦٥٠

جدول (٦) دور الضبط الاجتماعي في الحد من انتشار السلاح . ن = ٦٥٠													
رقم	نص الفقرة	الاستجابة / ن = ٦٥٠						مجموع تكرار	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام	الترتيب
		موافق جداً		إلي حد ما		لا أوافق							
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%						
١٤	تفعيل دور القانون	٥٣٧	٨٢.٦	١١٣	١٧.٤	-	-	٦٥٠	١٨.٣٧	٦١.٢	٢.٨٢	موافق	٢
١٥	تفعيل دور كل فرد ليعرف ما له	٥٠٢	٧٧.٢	١٤٨	٢٢.٨	-	-	٦٥٠	١٨.٠٢	٦٠.٠٦	٢.٧٧	موافق	٤

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

												وما عليه من الواجبات والحقوق	
٥	موافق	٢.٥١	٥٤.٥	١٦.٣٧	٦٥.٠	١٥.٨	١.٠٢	١٦.٧	١.٠٩	٦٧.٥	٤٣٩	العمل علي حل المنازعات بالقيم المتوارثة	١٦
٣	موافق	٢.٨	٦٠.٦	١٨.١٨	٦٥.٠	-	-	٢٠.٣	١٣٢	٧٩.٧	٥١٨	تفعيل دور العادات الاجتماعية وربطها بالقوانين	١٧
١	موافق	٢.٩٢	٦٣.٢	١٨.٩٨	٦٥.٠	-	-	٨.٠	٥٢	٩٢.٠	٥٩٨	الالتزام بالقواعد السلوكية الضابطة	١٨
			٢٩٩.٥	المجموع									

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

						%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار		
٤	موافق	٢.٩	٦٣.٣	١٩.٠١	٦٥.٠	-	-	٧.٥	٤٩	٩٢.٥	٦٠.١	توضيح طبيعة الأزمات للشباب	١٩
٥	موافق	٢.٦٥	٥٧.٥	١٧.٢٤	٦٥.٠	٨.٥	٥٥	١٧.٨	١١٦	٧٣.٧	٤٧٩	الاعتماد علي العرف السائد بين القبائل	٢٠
٢	موافق	٢.٩٨	٦٤.٦	١٩.٣٨	٦٥.٠	-	-	١.٨	١٢	٩٨.٢	٦٣٨	منع الشباب والصغار من استعمال السلاح	٢١
٣	موافق	٢.٩٦	٦٤.٢	١٩.٢٨	٦٥.٠	-	-	٣.٤	٢٢	٩٦.٦	٦٢٨	الوقوف بحسم مع الدولة في قراراتها	٢٢

٢٣	منع المرتزقة من التدخل في الشأن الليبي	٦٣٩	٩٨.٣	١١	١.٧	-	-	٦٥٠	١٩.٣٩	٦٤.٦	٢.٩٣	موافق	١
		المجموع											
		المتوسط النسبي											
		الدلالة النسبية											
		الاتجاه العام للمحور											
		موافق											

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٧):

يتضح أن للقبائل دور هام في الحد من انتشار السلاح بمدينة طبرق، من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاء في الترتيب الأول (منع المرتزقة من التدخل في الشأن الليبي) بوزن مرجح بلغ (٦٤.٦)، وفي الأخير جاء (الاعتماد علي العرف السائد بين القبائل) بوزن مرجح بلغ (٥٧.٥)، حيث بلغت الدلالة النسبية (٤٨.٣)، وبمتوسط نسبي بلغ (١٠٤.٧)، وهذا يدل علي أن للقبائل دور هام في الحد من انتشار السلاح لما لهم من سطوة وكلمة قوية علي أفراد كل قبيلة، من وجهة نظر عينة البحث، وباتجاه عام (موافق جداً).

المحور السادس: ما المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع في تطرق؟

جدول (٨) المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع في تطرق ن = ٦٥٠

الترتيب	الاتجاه العام	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	مج الأوزان	مج تكرار	الاستجابة / ن = ٦٥٠						نص الفقرة	رقم
						لا أوافق		إلى حد ما		موافق جداً			
						%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار		
١	موافق	٢.٩	٦٤.٩	١٩.٤٧	٦٥٠	-	-	٢.٠	١٨	٩٨.٠	٦٣٧	مشكلات أمنية	٢٤
٤	لا أوافق	١.٥٨	٣٤.٣	١٠.٣٠	٦٥٠	٦١.٧	٤٠١	١٨,٢	١١٨	٢٠.١٥	١٣١	مشكلات دينية	٢٥
٣	موافق	٢.٥١	٥٤.٣	١٦.٣١	٦٥٠	٢.٧	١٨	٤٣.٦	٢٨٣	٥٣.٧	٣٤٩	مشكلات اقتصادية	٢٦
٢	موافق	٢.٦١	٥٧.٣	١٧.٢٠	٦٥٠	٤.٠	٢٦	٢٧.٤	١٧٨	٦٨.٦	٤٤٦	مشكلات سياسية	٢٧

٥	لا أوافق	١.٥٢	٣٣.١	٩٩.١	٦٥٠	٦٧.٢	٤٣٧	١٣.١	٨٥	١٩.٧	١٢٨	مشكلات ثقافية	٢٨
			٢٤٣.٩	المجموع									
			٨١.٣	المتوسط النسبي									
			٣٧.٥٢	الدلالة النسبية									
موافق		الاتجاه العام للمحور											

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٨):

تبين أن المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع في طبرق، من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاء في الترتيب الأول (مشكلات أمنية) بوزن مرجح بلغ (٦٤.٩)، وفي الترتيب الأخير جاء (مشكلات ثقافية) بوزن مرجح بلغ (٣٣.١)، وبدلالة نسبية بلغت (٣٧.٥٢)، وبمتوسط نسبي بلغ (٨١.٣)، وها يدل علي أن المشكلات التي تواجه المجتمع في مدينة طبرق انحصرت في المشكلات الأمنية حيث أن غياب الأمن ينبئ عن العديد من المشكلات التابعة له من وجهة نظر عينة البحث، وباتجاه عام (موافق).

النتائج العامة والتوصيات

أولاً: النتائج:

- ١ - تبين من البحث أن غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا.
- ٢ - الأزمة تحولت إلى سجل على الأرض بين مختلف القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالح كل طرف متدخل.
- ٣ - تبين أن لأساليب الضبط والمتابعة والتوجيه اثر عند الكثير من القبائل.
- ٤ - اتضح أنه لازالت للقبائل دور في عمليات الضبط الاجتماعي.
- ٥ - هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء انتشار الأسلحة.
- ٦ - هناك رغبة ملحة للتخلص من انتشار الأسلحة.
- ٧ - تبين أن للمليشيات والمرتزة دور هام في انتشار السلاح وزعزعة الأمن.
- ٨ - الأحداث التي عرفتها ليبيا و التدخل الدولي أدى إلي وقوع خسائر اقتصادية عالمية كبيرة.
- ٩ - تبين ضعف المؤسسات السياسية و الإدارية لمرحلة ما بعد القذافي.
- ١٠ - أتضح أن دور الأمن الإقليمي لكل دول جوار ليبيا مهدد ليس بتصاعد الأزمة والانفلات الأمني، بل بتضارب ردود فعل مختلف القوى الإقليمية والدولية بين فريق مؤيد للحل السياسي، وآخر محرض على التدخل العسكري لحسم الأزمة.
- ١١ - الحفاظ على الأمن لم يعد مسؤولية الدولة لوحدها.
- ١٢ - التهديدات الأمنية عبرت الحدود الإقليمية المجاورة وارتفعت إلى العالمية، وهو ما يفسره تداخل المصالح وتوسعها.
- ١٣ - إن مصادر الأسلحة الصغيرة والخفيفة قد تكون داخلية وذلك من خلال سيطرة الأفراد على مخازن الأسلحة التابعة للجيش أو لقوات الشرطة.
- ١٤ - أتضح من خلال استعراض البحث أن الأزمة تعرف أبعادا مختلفة وأخطر ما فيها الأزمة الأمنية.

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

١٥ - أ تضح أيضاً غياب دور المؤسسات القادرة على حفظ الأمن واحتكار سلطة الضبط.

١٦ - هناك العديد من الدوافع و الأسباب الواضحة التي أدت للتدخل الأجنبي في ليبيا.

١٧ - لعبت المؤسسات الدولية دوراً مهماً في الأزمة الليبية.

١٨ - كل دولة من الدول الكبرى تدخلت في ليبيا بناء على مصالحها الخاصة .

ثانياً: التوصيات:

١ - الإسراع في حل الأزمات الداخلية.

٢ - الإسراع في استرجاع الأمن واستقرار المجتمع.

٣ - العمل على ضبط المجتمع من خلال ضبط الآليات القانونية.

٤ - العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية.

٥ - العمل على تشديد العقوبات لكل من يحمل السلاح.

٦ - التشديد على ضبط الحدود مع الدول المجاورة حتي لا يتم تهريب الأسلحة

والمخدرات.

٧ - ضرورة فرض عقوبات على الأفراد الغير ملتزمين بتسليمي الأسلحة التي

بطرفهم للدولة.

٨ - ضرورة العمل على إعادة الحياة الطبيعية للمجتمع ككل.

٩ - العمل على تقديم المساعدات اللازمة جراء الأزمة التي حلت بالمجتمع.

١٠ - التأكيد على التخلص من الأسلحة بكل أنواعها الصغير منها والكبير.

١١ - ضرورة عمل ندوات ومؤتمرات لمساعدة أفراد المجتمع من التخلص من

الآثار السلبية التي عايشوها.

١٢ - ضرورة مكافحة الخارجين على القانون.

١٣ - العمل على عقد اتفاقيات أمنية بين دول الجوار.

١٤ - العمل علي إعادة تفعيل دور الأسرة تلعب دورا فاعلا في بناء

الشخصية.

١٥ العمل علي إعادة أحياء فكرة الضبط الاجتماعي والتي تبدو فكرة قديمة نابغة

من المبدأ البسيط الذي يقول بأن كل الحياة الاجتماعية ترتكز بالضرورة على شيء من

التنظيم.

١٦ - ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات عن الأوضاع الأمنية في ليبيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم أبو الفار: (١٩٨٥)، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الشرق.
٢. أحمد الخشاب - (١٩٥٩)، الضبط والتنظيم الاجتماعي - القاهرة الحديثة.
٣. أحمد زكي بدوي: (١٩٩٣)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
٤. الحامد محمد بن مصعب والرومي ثابت بن مشال: (٢٠٠١)، السرة والضبط الاجتماعي، الرياض، دار النهضة.
٥. حسن الساعاتي: (بدون)، علم الاجتماع القانوني، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢.
٦. الراشدان عبد الله: (١٩٩٩)، علم اجتماع التربية، عمان، دار الشروق.
٧. رانيا عدنان، رشا بسام: (٢٠٠٦)، التنشئة الاجتماعية، عمان، دار البداية، ط١.
٨. زردمي علاء الدين، (٢٠١٣)، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
٩. السالم خالد بن عبد الرحمان: (٢٠٠٠)، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، الرياض، دار النهضة.
١٠. سامية محمد جابر: (١٩٨٤)، القانون والضوابط العرفية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١١. سبعي سعاد: (٢٠١٤)، دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري. دراسة ميدانية لعينة من الشباب المنحرفين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجمهورية الجزائرية.

١٢. سمير نعيم: (١٩٨٢)، علم الاجتماع القانوني، القاهرة، دار المعارف، ط٢.
١٣. صلاح الدين البرليسي: (١٩٩٠)، التعرف علي الأسلحة النارية ومقذوفاتها، من إصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.
١٤. عبد المجيد سالمى وآخرون: (١٩٨٤)، معجم مصطلحات علم النفس - دار الكتاب المصري، ط٤.
١٥. غريب سيد أحمد: (٢٠٠٤)، تصميم وتنفي البحوث الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٦. محمد أحمد الزهراني: (٢٠٠٦)، دور السياسة الجنائية في مكافحة انتشار الأسلحة والمتفجرات في المملكة العربية السعودية، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
١٧. محمد جمال مظلوم: (٢٠١٣)، تجارة السلاح غير المشروعة وغسيل الأموال، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العلمية المنعقدة في كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، الرياض.
١٨. محمد سليم أحمد: (٢٠٠٦)، تقويم دور الأخصائي الاجتماعي مع فريق العمل لوقاية جماعات الشباب من الإدمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.
١٩. محمد عاطف غيث: (١٩٨٨)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٢٠. محمد محي الدين عوض: (١٩٩٩)، واقع الإرهاب واتجاهاته، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العلمية بعنوان (مكافحة الإرهاب) في أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، خلال المدة من (٣١ - ٥ إلي ٢ - ٦).
٢١. محمد يسري دعبس: (٢٠١٠)، الإرهاب والشباب، ط٢، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية.
٢٢. مشيش محرز، و كعوان سمير، (٢٠١٧)، انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي علي الأمن في المتوسط، مكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلاقات الدولية تخصص: دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري، الجزائر.

دور الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة انتشار السلاح

٢٣. ناصر بن محمد البقمي: (٢٠١٨)، المسؤولية الجنائية عن الإتجار غير المشروع بالأسلحة، نظام الأسلحة والذخائر السعودي نموذجاً، من إصدارات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٤. يوسف لطفي، (٢٠٢٠)، تفكيك المشهد الليبي (تشریح للواقع والفعول)، منتدي العاصمة، للدراسات السياسية والاجتماعية، مصر.

٢٥. كريستوفر س. شيفيس (Chivvis. S Christopher) إسقاط القذافي: ليبيا وحدود التدخل الليبرالي

Top -)

منشورات جامعة كامبريدج (٢٠١٤ Cambridge University Press)، ٢٠١٤. نيويورك: (pling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. [Arms control, encyclopedia britannica, Kenneth W. Thompson, août 09, 2016](#)
2. [Disarmament, encyclopedia britannica, The Editors of Encyclopaedia Britannica, janv. 30, 2019.](#)
3. Small Arms and Light Weapons Proliferation and Its Implication for West African Regional Security ، Internati onal Journal of Humanities and Social Science ، Vol. 4 ، No. 8; June 2014 ، p.266- 277
4. Tobruk" (history), Encyclopædia Britannica, 2006, Britannica Concise Encyclopedia, Concise.Britannica.com